



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

المراسلة رقم 579 / 2019

تونس في 27 مارس 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول غياب فروع للصناديق الاجتماعية بمدينة الهوارية بولاية نابل

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من أهالي مدينة الهوارية بولاية نابل مفادها غياب فروع للصناديق الاجتماعية التالية :

الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية، حيث ساهم غياب هاته المصالح جملة من الصعوبات و نوع من العزلة.

الرجاء التفضل بالتدخل و موافاتي في الغرض

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفيسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officialle

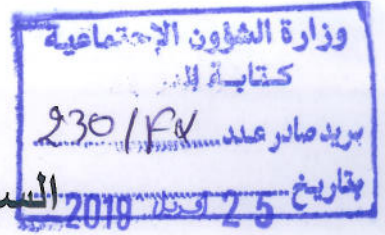
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



وزير الشؤون الاجتماعية
الى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب، المحترم



الموضوع : حول سؤال كتابي.
المرجع : مراسلتكم عدد 976 بتاريخ 12 أفريل 2019.

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي حول غياب فروع للصناديق الاجتماعية بمدينة الهوارية من ولاية نابل طرحه النائب المحترم السيد ياسين العياري، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام


سيد وزير الشؤون الاجتماعية
وبتفويض منه
رئيسي السديوان
توفيق الزرلي



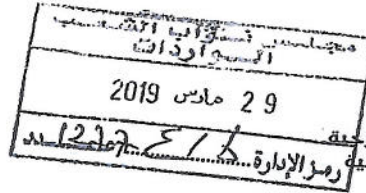
نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.

إجابة وزارة الشؤون الإجتماعية عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد ياسين العياري

نص السؤال:



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
عضو لجنة الصحافة البرلمانية التونسية الألمانية

المراسلة رقم 579 / 2019

تونس في 27 مارس 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول غياب فروع للصناديق الاجتماعية بمدينة الهوارية بولاية نابل

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من أهالي مدينة الهوارية بولاية نابل مفادها غياب فروع للصناديق الاجتماعية التالية :

الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية، حيث ساهم غياب هاته المصالح جملة من الصعوبات و نوع من العزلة.

الرجاء التفضل بالتدخل و موافاتي في الغرض

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

مجلس نواب الشعب بارجو 2000 تونس
www.yassine-ayari.com
www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
yassine.ayari@arp.tn
+216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

الإجابة:

عملا بمقتضيات النصوص التالية يندرج إحداث الهياكل الإقليمية والجهوية والمحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وطرق تنظيمها ضمن مشمولات مجالس إدارة الصناديق الاجتماعية:

- الأمر عدد 3 لسنة 1976 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 المؤرخ في 24 أوت 2000 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الصندوق الوطني للتأمين على المرض،

وتفاعلا مع الطلب الصادر عن مختلف مكونات المجتمع المدني بجهة الهوارية، تمت إحالة نسخ من هذا الملف إلى كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض لدراسته وفقا للمعايير المعتمدة في هذا الإطار خاصة عدد المضمونين الاجتماعيين والمؤجرين والأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، وكذلك وفقا للخارطة الجغرافية لتوزيع المكاتب والمراكز الجهوية والمحلية لصناديق الضمان الاجتماعي، إلى جانب ضرورة ملائمة تقريب الخدمات الإدارية مع رقمنة الإدارة واستعمال التكنولوجيات الحديثة التي لا تتطلب ضرورة إحداث مراكز متقدمة للصناديق الاجتماعية.